

A E

UN LIBRARY

JUL 12 1990

الأمم المتحدة

UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/45/338

E/1990/103

10 July 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠
البندان ٦ و ٧ من جدول الاعمال
التعاون الإقليمي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
البنود ١٣ و ٩٩ و ١٠٣ من القائمة
الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب
منع الجريمة والقضاء الجنائي

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠
وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للبلانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم مقتطفات من الخطاب الذي ألقاه راميز آليا ، الأمين
الاول للجنة المركزية لحزب العمل في ألبانيا ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب ، في
٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في الاجتماع العام الحادي عشر للجنة المركزية للحزب (انظر
المرفق) .

وسأكون ممتنا إذا تكرمت بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها
وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٣ و ٩٩ و ١٠٣ من القائمة الأولية
ومن وثائق الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في إطار
البندان ٦ و ٧ ، وتوجيه انتباه لجنة حقوق الإنسان لها .

(توقيع) باشكيم بيتاركا
الممثل الدائم لجمهورية ألبانيا
الاشتراكية الشعبية لدى الأمم المتحدة

. A/45/50

*

المرفق

مقتطفات من الخطاب الذي ألقاه الأمين الأول
للجنة المركز لحزب العمل في ألبانيا ورئيس
مجلس الشعب في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في الاجتماع
العام الحادي عشر للجنة المركزية للحزب

إن تقدّم البلد وضمان حرية الشعب يتطلبان من الجميع في الوقت الحالي أن يكونوا يقظين ومتنبهين . وينبغي لنا أن نتابع الموقف الذي نحن فيه وبمفغة خاصة السياسات الفعلية التي تنتهجها قوى معينة تجاه ألبانيا .

فبينما نلاحظ مع الاغتياب أن الرأي العام الدولي بمفغة عامة قد قيّم التدابير الأخيرة التي اتخذناها من أجل زيادة التحول الديمقراطي للبلد ويلحظ بشقة أن ألبانيا في ظل ظروفها الخاصة ستمضي قدما في هذا الاتجاه ، فإننا نلاحظ أيضا أن شمة قوى تريد عرقلة تطورها هذا وتغيير اتجاهه : فهي تريد أن تقوده الى هاوية لا يرجى منها أي أمل .

وأسوأ ما في الأمر أن هذه القوى قد صادفت حاليا بعض المؤيدين ، بوجي من الضمير أو غير ذلك ، داخل البلد ، وهو ما أظهرته الأحداث الأخيرة التي وقعت أمام السفارات الأجنبية في تيرانا .

فقد أصدرنا قانونا لمنح جوازات سفر لجميع الرعايا الذين يطلبونها . وهذا إجراء ديمقراطي تماما رجب به شعبنا كله . ولكن حدث أن بدأ بعض الأفراد الذين لم يقرأوا القانون كاملا في دخول السفارات الأجنبية بالقوة . ومن الطبيعي أن يشور السؤال : لماذا هذا الاندفاع نحو السفارات الأجنبية بينما الأبواب مفتوحة للسفر الى الخارج لكل من يرغب في ذلك ؟

من الواضح أنهم يسعون الى بث عدم الشقة في القانون ذاته وفي الإجراءات التي اتخذت والتي ستتخذ على طريق التحول الديمقراطي التي اختارها الحزب والتي عقد العزم على مواصلتها الى النهاية .

ويقينا أن من يسعون الى اللجوء في السفارات ليسوا وطنيين ، كما أنهم ليسوا من مواطني هذا البلد المخلصين : فليس هناك ما يبرر تصرفهم . فقد نكون فقراء ، ولا شك في أن لدينا صعوبات وأزمات ، ولكن الاجانب لم يسبق لهم على الإطلاق أن خلموننا من متاعبنا ، متاعب اللبنانيين . بل إننا وحدنا ، نحو الشعب اللبناني ، ولا أحد غيرنا ، يمكننا ويجب علينا أن نبني بلدنا وندفعه نحو التقدم .

إلا انه من الواضح أن المشكلة هنا ليست مشكلة هؤلاء الاشخاص المشوشين ، بل إنها تتعلق بمن يختبئون وراءهم . وأهداف وأفعال هذه القوى المدمرة والمعادية للديمقراطية والمعادية للبنانيا ذات مغزى بعيد جدا . فهي تهدف الى خلق جو من عدم الثقة في التدابير التي اتخذناها والتي سنتخذها بصدد التحول الديمقراطي في حياة البلد ، والى إيجاد توتر سياسي مصطنع ، يهدف إذا أمكن الى حدوث مواجهة بين سلطة الدولة والجماهير . ويجب على الحزب وعلى كل شيوعي وكل وطني وكل مواطن في بلدنا أن يدرك هذا وأن يدرك أهداف أعدائنا هذه . ومن ثم ، عليهم أن يدركوا أن المسألة هنا ليست مسألة جوازات سفر أو خطأ أو أزمات أو نقد ، بل إن هذه الأفعال تهدف الى حرمان الشعب من سلطة الدولة وحرمان البلد من حريته واستقلاله . وينبغي ألا ينسى أحد ذلك . ولا مجال هنا لعدم الاكتراث ولا للسماحة ولا للتهاون في تقدير الموقف .

وكما ذكرت آنفا ، فإن التحول الديمقراطي في حياة البلد يتم في اتجاهات معينة ، في اتجاه الاقتصاد وسلطة الدولة والشفافة والكوادر القيادية وسياسة الحزب ذاتها .

ومن المنطقي والصحيح تماما أننا قد أعطينا أولوية لتنفيذ تدابير في المجال الاقتصادي ، لن تسفر عن نموه وتطوره فحسب ، بل سيكون لها أيضا أثر مباشر على عملية التحول الديمقراطي في كل جوانب الحياة في البلد .

إلا أن هذه التدابير سيتم تنفيذها بصورة تدريجية وستدخل حيز النفاذ بحلول بداية العام القادم . وفي المجال الاقتصادي ، سيحدث القرار الذي سنتخذه غدا فيما يتعلق بتنظيم وتحسين الخدمات والحرف اليدوية ثورة حقيقية في هذا المجال .

ويجري العمل في الوقت الحالي لوضع قانون لانتخابات مجلس الشعب . وسيهدف هذا القانون الى إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسة الرئيسية المتمثلة في سلطة الدولة الشعبية . ولا يمكن لاحد أن يتنبأ على وجه اليقين بمدى ضخامة التأثير الذي سيحدثه هذا العمل على العلاقات السياسية والاجتماعية .

وخلال النصف الأول من العام المقبل ، سندعو مؤتمر الحزب الى الانعقاد . ولن يقدم المؤتمر كشفا بالتدابير السابقة فحسب ، ولكنه سيحدد أيضا الاتجاهات اللازمة لمواصلة عملية إحلال الديمقراطية في حياة بلدنا ، فضلا عن التدابير اللازمة لتنفيذها .

وكما ترون ، روعي بمفغة خاصة أن تتم جميع التغييرات أو التصحيحات الضرورية على نحو متسق تماما ، بحيث لا ينشأ فراغ في أي ميدان منها ، كيما يتسنى تنفيذ هذه التغييرات بصورة طبيعية دون تسرع أو ارتجال ، عن طريق منع أوجه التفاوت والتضاد .

ولدى الشروع في إجراء تغييرات ، بدأنا بالميدان الاقتصادي باعتباره من الميادين ذات الأولوية التي ستشكل أساسا لجميع التغييرات الأخرى ، ولكننا بدأنا التغيير من واقعنا . بيد أننا ، في الوقت نفسه ، أخذنا أيضا في الاعتبار بعض التجارب المبريرة التي خاضتها بلدان أخرى ، بدأت أعمالها من المؤخرة لا من المقدمة .

ويوجد ثمة توازن بين كافة الاتجاهات والأفعال . وهذا التوازن يجب الحفاظ عليه ، وإلا وقعنا في هذه التلقائية الخطرة والغوضى التي يتعذر إصلاحها . علاوة على ذلك ، فإن هذه التغييرات لا تحدث في يوم ولا في ليلة ، دون إمعان النظر فيها ، أو دون تنسيقها تنسيقا جيدا ، أو دون الشروع في تحليل الظروف الموضوعية أو التماس رأي الشعب ، أو دون إعداد الجوانب التقنية لتطبيق التدابير الجديدة وغيرها .

والذين يريدون العكس ، ويتظاهرون بأنهم من كبار الديمقراطيين وكبار الراديكاليين ، لا يريدون الديمقراطية ، ولكنهم يريدون عرقلتها وتدميرها ، وهم لا يرغبون في تقدم البلد ولكن في دماره .

إن الشعب اللبناني يتسم بالحكمة وبالتقييم الواقعي للظروف وليس من صفاته العجلة الغفوية . والشعب لم يقع ولن يقع أبدا في شرك الاستفزات ، ولن يقع في شرك المناهضة للديمقراطية التي نصبت ضده . وهذه الصفات تظهر أكثر لدى وقوع أعمال تدميرية ذات أهداف غير وطنية واضحة مثل تلك التي وقعت في تيرانا في ٢ تموز/يوليه حيث ظهرت على نحو جلي يد التحريض الخارجية .

ومن المعروف أن استقرار ألبانيا وتنميتها المتسقة ومواصلة إحلال الديمقراطية فيها إنما تشكّل مساعدة ودعمًا رئيسيين للشعب الألباني في كوزوفا ، لا سيما في الوقت الحاضر الذي يخوض فيه هذا الشعب معركة اسطورية بأسلة من أجل الحصول على الحكم الذاتي والحقوق الوطنية المستحقة لهم .

ويبدو أن هناك قوى تتظاهر بأنها ديمقراطية إنسانية وما شاكل ذلك ، ولكنها في الواقع قوى رجعية انعزالية لا تريد أن ترى الشعب الألباني متحدا كما كان دائما ، بل تريد أن تراه منقسما على نفسه ومعاديا بعضه لبعض . ولكن الشعب الألباني ، كدأبه في اللحظات الحرجة في تاريخه ، يعرف كيف يواجه الأعداء الخارجيين والخونة الداخليين ، ولا يمكن لأي ضغط أو أي قوة أن تحطم مثله العليا المتمثلة في الحرية والاستقلال والسيادة والعدل وكرامة الوطن والغرد .

ومع ذلك ، ينبغي ألا نقلل من قدر أي فعل عدائي ، مهما كان مصدره . وينبغي لكل شخص أن يؤدي واجبه . وينبغي أن توضح أجهزة الحزب ، والمؤسسات الجماهيرية ، والمواطنون والحركيون الاجتماعيون سياسة الحزب وسياسة دولتنا ؛ وينبغي للأسر أن تعلم أبناءها ليكونوا مواطنين حقيقيين لديهم مشاعر المواطن الشريف ، وينبغي لأجهزة الحكم أن تدافع عن التشريعات وأن تنفذ القانون .

ويجب على جميع المناصرين لتقدّم البلد وحرية الشعب أن يهبوا وأن يتنبهوا . فوحدة الشعب هنا نشأت في سياق كثير من أعمال النضال الوطني والاجتماعي . والآن يجب علينا صيانة هذه الوحدة ، ومكافحة كل من يريد أن يغيّر مسارنا ، وكل من يرغب في إشارة الشك لا في انتصاراتنا السياسية والاجتماعية السابقة فحسب ، ولكن أيضا في مستقبلنا كشعب وكدولة .

وختاما ، أود أؤكد بشدة بالغة على أننا في عملية إحلال الديمقراطية في حياة البلد لم نستورد آراء ولم نسمح لأحد بفرضها علينا . ولقد بدأنا نحن أنفسنا هذه العملية انطلاقا من ظروف واحتياجات مجتمعنا الاشتراكي ومن مرحلة نموه وتنميته .

ومن الطبيعي أن ندخل في صراع طبقي جديد مع القوى الرجعية الداخلية والخارجية التي تريد عرقلة وتقويض هذه التنمية . ولذلك ، ينبغي ألا نؤخذ على حين غرة ، وألا ننزعج لما سيرفعونه من أعلام أو شعارات لمحاربتنا . وبالمثل ، يجنب ألا نفاجأ بانبعاث المتشردين والدمهاء والأذلاء والمضاربين الجالسين في المقاهي الذين لم ولن يتوانوا عن الظهور فجأة كنبات عش الغراب بعد هطول الأمطار . واليوم تمثل

الديماغوغية السياسية ، والذرائعية الايديولوجية ، والتلاعب بالرأي العام الوسائل
المفضلة لمكافحة المثل العليا الاشتراكية ، وديمقراطية الجماهير والوطنية
الحقيقية .

ولكن مهما كانت الضغوط التي تمارس علينا ، فإننا سنصر بعزم على مواقفنا
المبدئية ، وسنحتفظ بالهدوء والحكمة ، كما سنحتفظ ، على وجه الخصوص ، بوضوح
الرؤية وحسن التقدير . إن طريق التغيير الذي بدأنا السير عليه لا سبيل الى الرجوع
عنه ، ولكن الامر الذي يعد ذا أهمية أساسية هو قيادة الحزب للجماهير لأن الحزب هو
الذي قام ، على وجه التحديد ، ببدء هذه المسيرة . ولا يمكن لشخص ، أو قوة داخلية ،
أو تدخل من الخارج أن يحقق الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان وتقدم البلد
والدفاع عن حريته واستقلاله ، فهذا لا يستطيعه سوى الحزب وشعبنا المتحد حوله .

- - - - -